

# الأمر التي تبطل الإقرار

بحث في: تاريخ القضاء وأحكامه

محمد سعد حسن

قسم الفقه وأصوله

كلية العلوم الإسلامية- جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

mohamad.saad@mediu.ws

## المراجع والمصادر

خلاصة هذا البحث في: الأمور التي تبطل الإقرار، والحديث عن كل منها.  
الكلمات الافتتاحية: الإقرار، الأمر، تبطل.

## I. المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين، وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين، وبعد الحديث عن الإقرار، وأنه أحياناً يبطل هذا الإقرار، وهناك أمور معينة تبطل هذا الإقرار كالتكذيب، ورجوع المقر، وإذا تضمن مساساً بحقوق الغير.

## II. موضوع المقالة

**الأمر الأول:** تكذيب المقر له: إذا كان هذا الإقرار بحق من حقوق العباد؛ لأن إقرار المقر دليل على وجوب المقر به، ولزومه عليه للمقر له، وتكذيب المقر له دليل على عدم اللزوم؛ فلا يثبت مع الشك فيه شك.

**الأمر الثاني:** وهو رجوع المقر عن إقراره فيما يحتمل الرجوع، ذلك إذا كان الرجوع في حق من حقوق الله، كالزنا مثلاً؛ لأنه يحتمل أن يكون صادقاً في الإقرار، فيكون كاذباً في الإقرار ضرورة يعني لو رجع؛ فيورث ذلك شبهة في وجوب الحد، والحدود تدرأ بالشبهات.

ولا يُقبل من المقر إدعاؤه كذب إقراره؛ لكن للمقر أن يرجع في إقراره، للإكراه لا للغلط، فيكون إقرار المكره باطلاً.

**الأمر الثالث:** إذا تضمن مساساً بحق الغير؛ هناك حالات يُسمع فيها البيينة بعد الإقرار، كما إذا أقر أحد الورثة في الدين على الميت؛ فأراد الدائن إقامة البيينة، أن يتعدى الحكم إلى بقية الورثة؛ فإن له ذلك.

1. عبد العزيز عزام، القضاء في الإسلام، دار الكتاب الجامعي، ١٩٧٧م.
2. محمود بن محمد بن عرنوس، تاريخ القضاء الإسلامي، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٥م.
3. محمد رأفت عثمان، النظام القضائي في الفقه الإسلامي، القاهرة، دار البيان، ١٩٩٤م.
4. الفانز، إبراهيم محمد، الإثبات بالقرائن في الفقه الإسلامي، المكتب الإسلامي، ١٩٨٤هـ.
5. القاسم، عبد الرحمن عبد العزيز، الإثبات والتوثيق أمام القضاء، مطبعة السعادة، ١٤٠٢هـ.
6. الفراء، أبو يعلى محمد بن الحسين بن الحنبلي، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
7. القاضي شهاب الدين إبراهيم بن عبد الله المعروف بابن أبي الدم، أدب القضاء، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.
8. الأندلسي، أبو الحسن التباي، تاريخ القضاء في الأندلس، المكتبة العصرية، ٢٠٠٦م.
9. الزحيلي، محمد مصطفى، التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي، دار الفكر، ١٩٨٢م.
10. محمد حسن قنديل، الشهادة المقبولة في الفقه الإسلامي، القاهرة، مطبعة حسان، ١٤٠٨هـ.
11. عبد العزيز عزام، القضاء في الإسلام، دار الكتاب الجامعي، ١٩٧٧م.
12. الطريقي، ناصر بن عقيل بن جاسر، القضاء في عهد عمر بن الخطاب، دار المدني، ١٤٠٦هـ.
13. الحميضي، عبد الرحمن عبد العزيز، القضاء ونظامه في الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، ١٩٨٩م.
14. ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، دار النفائس، ١٩٨٥م.
15. محمد رأفت عثمان، النظام القضائي في الفقه الإسلامي، القاهرة، دار البيان، ١٩٩٤م.
16. الركيان، عبد الله العلي، النظرية العامة لإثبات موجبات الحدود، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ.
17. المالكي، برهان الدين بن فرحون، تبصرة الحكام، دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.
18. سعود بن سعد آل دريب، التنظيم القضائي، الرياض، وزارة المعارف، ١٤٠٥هـ.